



## الأثر التبادلي بين الإنفاق العام الصحي والنمو الاقتصادي في ليبيا دراسة تطبيقية

بحث مُستل من رسالة دكتوراه في الاقتصاد

إعداد

د. حسني حسن محمد مهران

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة، جامعة بنها

أ. عامر عبد الله أحمد نصرات

باحث دكتوراه في الاقتصاد

كلية التجارة، جامعة دمياط

nassratamer@gmail.com

د. ابراهيم زكريا الشربيني

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة، جامعة دمياط

د. السيد فراج السعيد محمد

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة، جامعة دمياط

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الخامس - العدد الأول – الجزء الرابع - يناير ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

نصرات، عامر عبد الله؛ مهران، حسني حسن محمد؛ محمد، السيد فراج السعيد؛ الشربيني، ابراهيم زكريا (٢٠٢٤). الأثر التبادلي بين الإنفاق العام الصحي والنمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤ (٢)، ٦٧-٨٧.

رابط المجلة: <https://cfdi.journals.ekb.eg/>

## الأثر التبادلي بين الإنفاق العام الصحي والنمو الاقتصادي في ليبيا

### دراسة تطبيقية

أ. عامر عبد الله نصرات؛ د. حسني حسن مهراڻ؛ د. السيد فراج السعيد؛ د. إبراهيم زكريا الشريبي

#### المخلص:

إن الإنفاق العام الصحي جزء من الإنفاق العام الذي يعتبر أحد أهم السياسات المالية للدولة وأن قطاع الصحة له أهمية كبيرة في دعم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وأن العلاقة بين الإنفاق العام الصحي والنمو الاقتصادي علاقة قوية، وأن صحة الإنسان لها دور فعال في عملية زيادة الإنتاج والانتاجية، وهذا البحث عرف الإنفاق العام وعناصره وكذلك الناتج المحلي الإجمالي وأهميته والنمو الاقتصادي وأنواعه، ومن البيانات نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي يرتفع في سنوات وينخفض في سنوات أخرى وذلك بسبب ارتفاع وانخفاض أسعار النفط العالمية أو توقف تصدير النفط بسبب الحرب.

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في التعرف على العلاقة التبادلية بين الإنفاق العام الصحي والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩). وذلك باستعمال الطرق التحليلية والقياسية للحصول على نتائج تساعد صانعي القرار في الدولة لإصدار القرارات المناسبة التي تخص الإنفاق العام الصحي. وكان من نتائج هذه الدراسة أن نسبة الإنفاق العام الصحي إلى الإنفاق العام الإجمالي ضعيفة جداً. وأن نسبة الإنفاق العام الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت كذلك ضعيفة جداً. ووجدت أن العلاقة بين الإنفاق العام الصحي والنمو الاقتصادي كانت علاقة تبادلية وتوازنية. وتوصي بزيادة الإنفاق العام الصحي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الإنفاق العام الصحي، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي.

#### المقدمة:

يعتبر الحفاظ على الصحة وتعزيزها أمر أساسي للحفاظ على صحة الإنسان وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، فمن الملاحظ أن توفير الصحة للجميع يمكن أن يسهم في تحقيق جودة أفضل للحياة، كما يسهم في إحلال السلم والامن العالميين.

ويضع الناس في معظم البلدان الصحة في اعلى سلم اولوياتهم، ولا يعلوها الا القضايا الاقتصادية كالبطالة والتضخم، وعلى ذلك فإن الصحة كثيراً ما تصبح قضية اساسية تحاول الحكومات من خلالها ارضاء تطلعات شعوبها، فالوصول على الخدمات الصحية (وهي مجموعة من الخدمات التعزيزية، الوقائية، والتأهيلية) في الوقت المناسب يعد امراً حاسماً، ولن يكون بالإمكان تحقيق ذلك بدون نظام تمويل صحي جيد الاداء، والذي يحدد ما اذا كان لدى الناس القدرة على الاستفادة من الخدمات الصحية عندما يحتاجونها، ويحدد ايضاً ما اذا كانت الخدمات موجودة اصلاً.

أ. عامر عبد الله نصرات؛ د. حسني حسن مهراڻ؛ د. السيد فراج السعيد؛ د. إبراهيم زكريا الشربيني

ولقد التزمت الدول الاعضاء في منظمة الصحة العالمية، منذ عام ٢٠٠٥ بتطوير نظم التمويل الصحي لديها، مما يجعل الخدمات الصحية متاحة لكل الناس، ولا يجعلهم يواجهون مصاعب مالية تنجم عن قيامهم بدفع تكاليف هذه الخدمات، وهذا ما يطلق عليه الان التغطية الصحية الشاملة.

وسعيًا وراء بلوغ هذا الهدف، فإن الحكومات تواجه ثلاث مسائل اساسية (تقرير منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٠ WHO) هي: أ- كيف يمكن تمويل مثل هذا النظام الصحي؟ ب- كيف يمكن حماية الناس من العواقب المالية للاعتلال الصحي ودفع تكاليف الخدمات الصحية؟ ج- كيف يمكن تشجيع الدول على الاستخدام الامثل لمواردها المتاحة؟

وتوضح منظمة الصحة العالمية كيف يمكن للبلدان تعديل نظم التمويل لديها لكي تتحرك بوثيرة أسرع صوب التغطية الشاملة وأن هناك ثلاث عقبات يمكن ان تحد من قدرة البلدان على التحرك صوب التغطية الصحية الشاملة هي: الاولى، مدى توافر الموارد، فليس هناك بلد مهما كان ثراؤه يستطيع ان يضمن حصول كل فرد فيه على كافة الخدمات الصحية، وبالتالي فإن الدول الفقيرة تسعى الى توفير بعض الخدمات الصحية فقط في حدود مواردها الضئيلة. الثانية، الاعتماد المفرط على المدفوعات المباشرة (التي تشمل المدفوعات المباشرة للأدوية واتعاب الاستشارات والاجراءات الطبية) في نفس الوقت الذي يحتاج فيه الناس تلقي الرعاية الصحية عندما يحتاجونها. الثالثة، عدم الكفاءة في الاستفادة من الموارد المتاحة، حيث هناك بعض التقارير التي تفيد بأن هناك ما بين ٢٠٪ و ٤٠٪ من الموارد الخاصة بالصحة يتم اهدارها، وان الحد من هذا الهدر يمكن ان يحسن بشكل كبير من قدرة النظم الصحية على تقديم خدمات عالية الجودة، وبالتالي تحسين الصحة.

من هنا نجد أن السبيل الى الحصول على تغطية صحية شاملة بسيط نسبياً، على الاقل ظاهرياً من خلال تخصيص البلد اموال كافية للإنفاق على الصحة، والحد من الاعتماد على المدفوعات المباشرة لتمويل الخدمات الصحية، وذلك من اجل تحسين الكفاءة وتحقيق المساواة في تلقي الرعاية الصحية الجيدة.

### مشكلة البحث

يعد القطاع الصحي من القطاعات المؤثرة في احداث النمو الاقتصادي لما يمارسه الانسان من دور فعال في عملية الانتاج وزيادة الانتاجية. ونتيجة للهدر الذي يحصل في الموارد البشرية من اعتلال وسوء الحالة الصحية بسبب تدني الخدمات الصحية وعدم الاهتمام بهذا القطاع بصورة أفضل واعطائه الاهمية التي يستحقها في البرامج الاستثمارية والموازنات المالية للدولة.

ولهذا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الاجابة على السؤالين التاليين:

١- ما هو المقصود بالصحة العامة والخدمات الصحية وتأثيرها على الانتاجية؟

٢- هل توجد علاقة بين الإنفاق العام الصحي والنمو الاقتصادي في ليبيا؟

## أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة الى الآتي:

- ١- معرفة مدى تأثير الإنفاق العام الصحي على النمو الاقتصادي في ليبيا.
- ٢- الفاء الضوء على طبيعة الإنفاق العام الصحي.
- ٣- تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام الصحي والنمو الاقتصادي في ليبيا وتحديد نوع واتجاه العلاقة بينهما .
- ٤- تحليل النتائج التي قد تساهم في مساعدة متخذي القرارات في المستقبل.
- ٥- اقتراح السياسات الملائمة التي تعمل على تحسين هذا الإنفاق .

## أهمية البحث

ترجع أهمية هذه الدراسة الى ان الصحة ليست مطلبا شخصيا للفرد بل هي مطلبا مهما للدولة، لان صحة افراد المجتمع تؤثر بشكل كبير على انتاجيتهم، وبذلك تنعكس على الزيادة في الانتاج الذي بدوره ينعكس على النمو الاقتصادي، وكذلك تهتم هذه الدراسة بالتركيز على تأثير الإنفاق العام الصحي على النمو الاقتصادي بخلاف الدراسات الاخرى التي ركزت على متغيرات اخرى تؤثر في النمو الاقتصادي، كما ان الإنفاق العام الصحي يعد جزءا من الإنفاق العام المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي من خلال تأثيره في زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني اذا ما تم توجيهه بالشكل الصحيح والافسيكون عبنا على الاقتصاد وذلك بزيادة عجز الموازنة للدولة الذي بدوره يؤدي الى ركود وكساد اقتصادي .

## منهجية البحث

تستخدم الدراسة الأسلوب الوصفي في تحليل إنفاق القطاع العام الصحي في ليبيا وتطوره، كما تستخدم الدراسة الأسلوب القياسي في تحليل بيانات الإنفاق العام الصحي في ليبيا وتأثيره على معدلات النمو الاقتصادي.

## فرضيات البحث

الفرضية الاولى: أن الإنفاق العام الصحي له تأثير موجب على النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية: أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام الصحي والنمو الاقتصادي.

## الحدود المكانية

تقتصر دراسة الإنفاق العام الصحي والنمو الاقتصادي على دولة ليبيا.

## الحدود الزمنية

دراسة الإنفاق العام الصحي والنمو الاقتصادي في ليبيا في الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٩).

## محتويات البحث

الجزء الأول: الإنفاق العام والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية).

الجزء الثاني: متغيرات الدراسة وتصميم النموذج.

الجزء الثالث: أثر تغيرات الإنفاق العام الصحي على الناتج المحلي الإجمالي (دراسة قياسية)

## الجزء الأول: الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

### الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي ركز عليها John Maynard Keynes والتي بفضلها يمكن الوصول إلى حالات التوازن الاقتصادي. مع العلم أن لسياسة الإنفاق العام توجهات مهمة في تحقيق الأهداف المرجوة وخاصة أهداف السياسة الاقتصادية التي صاغها N. Kaldor ضمن ما يعرف بالمربع السحري. وركزت النظرية الحديثة للنمو الداخلي النشأة على أهمية الإنفاق العام بأشكاله المختلفة كالإنفاق على البنية التحتية، التقدم التقني، والإنفاق على الرأسمال البشري، من جهة، وتناقض البعض منها من خلال استحالة تحقيقها في اتجاه واحد من جهة أخرى.

### ماهية الإنفاق العام

يعرف الإنفاق العام بأنه ما تقوم به الحكومة من إنفاق لتوفير السلع العامة ودفع ثمنها والذي يتم تمويله عن طريق فرض الضرائب ومصادر الإيرادات الأخرى (William, 2014 ص ٢٢)

### عناصر الإنفاق العام.

هناك عدة عناصر يجب توافرها في الإنفاق العام هي:

- ١) أن النفقة العامة مبلغ من النقود (ناصر، ٢٠١٥، ص ١٥).
- ٢) أن صدور النفقة العامة يكون من الدولة أو إحدى هيئاتها (ناصر، ٢٠١٥، ص ٢٠).
- ٣) أن استخدام النفقة العامة يجب أن يكون لإشباع الحاجات العامة. (لطي، ١٩٩٠، ص ١٠).

### اسباب تزايد الإنفاق العام.

توجد عدة أسباب تؤدي إلى تزايد الإنفاق العام باستمرار مع مرور الزمن هي:

أولاً: أسباب الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام: ويقصد بها تلك الزيادة التي لا يترتب عليها زيادة في الاعباء العامة التي يتحملها المكفون مثل:

١- انخفاض قيمة النقود: حيث يؤدي لجوء الدول لتمويل نفقاتها العامة وخاصة أثناء الحروب أو الأزمات المالية إلى حدوث آثار تضخمية ينتج عنها انخفاض في قيمة النقود وارتفاع الأسعار فتتسحب آثار هذا التضخم إلى زيادة النفقات العامة (عواد، ٢٠١٢، ص ٤٨).

٢- النمو السكاني والتوسع الحضري: تصاحب الزيادة السكانية وإنشاء مناطق جديدة لإقامتهم زيادة في الإنفاق العام، فتكون زيادة هذه الأخيرة ظاهرة بالنسبة للسكان لأنه لا يترتب عليها زيادة حقيقية للمنفعة العامة (ناشد، ٢٠٠٩، ص ٥٣).

٣- تغيير القواعد المالية: أي اختلاف الطرق المحاسبية والقواعد الفنية المتبعة في إعداد الحسابات العامة للدولة، والتعديل الذي تجريه الدولة عند تحديد بداية ونهاية السنة المالية علي نحو يؤدي زيادة مبالغ النفقات العامة دون أن ينطوي ذلك علي زيادة حقيقية في حجم النفقات العامة (الخطيب و شامية، ٢٠١٢، ص ٥٣).

أ. عامر عبد الله نصرات؛ د. حسني حسن مهراڻ؛ د. السيد فراج السعيد؛ د. إبراهيم زكريا الشربيني

ثانياً: أسباب الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام: وهي مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة الحاجات العامة ومن هذه الأسباب ما يلي:

١- الأسباب الاجتماعية: منذ أن بدأت الدولة تتدخل من الناحية الاجتماعية من أجل إحداث عدالة في توزيع الدخل، وذلك القضاء الفقر، مما تطلب زيادة حجم النفقات العامة، وخاصة مع الزيادة السكانية المستمرة، والتي تحتاج إلى المزيد من النفقات العامة (خيرى، ٢٠١٣، ص ٥٦).

## ٢- الأسباب الاقتصادية والتي منها:

أ- تطور حجم الدخل القومي: يزداد الإنفاق العام زيادة حقيقية مع زيادة حجم الدخل القومي وتطوره سواء كان في الدول المتخلفة أو في المتقدمة اقتصادياً.

ب- تطور الدور الاقتصادي في الدولة: كان من نتيجة اتجاه الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن الذي عجز عنه نظام السوق التلقائي خاصة بعد انتشار الفكر الكنزي زيادة حجم النفقات العامة وتنوعها كالقيام بتوزيع الإعانات أو الاستثمارات العامة بقصد دفع الطلب الفعلي إلى المستوى اللازم لتحقيق العمالة الكاملة، أي زيادة الدخل القومي (عواد، ٢٠١١).

٣- الأسباب الإدارية: يصاحب إعادة النظر الدورية والمستمرة في التقسيمات الإدارية ارتفاع في الإنفاق العام هذا ينجر عنه زيادة في عدد الدوائر والولايات نتيجة لتوسع وتنوع وظائف الدولة مما يتطلب التكفل بمستخدمي المصالح والإدارات (شهاب، ٢٠٠٤ ص ٢٢٢).

٤- الأسباب العسكرية: يؤدي التطور المستمر في الأدوات العسكرية والمنشآت والتحصينات سواء في مرحلة السلم أو في مرحلة الحرب، إلى زيادة الإنفاق العام. كما أن إزالة آثار الحرب ومساعدة المتضررين وإعادة بناء ما دمرته الحرب تتطلب زيادة في الإنفاق العام. (القيسي، ٢٠١١، ص ٥٨)

## الناتج المحلي الإجمالي

يعد مفهوم الناتج الإجمالي من أهم مفاهيم الاقتصاد الكلي وأكثرها شمولاً، باعتباره جزءاً رئيسياً من الحسابات الوطنية التي تعبر عن مجموعة متكاملة من الإحصاءات فمن خلاله يتم تقييم الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي الوطني بأنه في حالة انكماش أو توسع، وغالباً ما يستخدم متخذي القرارات السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية، وذلك من منطلق العلاقة المتبادلة والمتشابكة بين الإنفاق العام وأثره على الناتج المحلي الإجمالي، فهو يعد المكون الرئيسي للاستثمار في أي كيان اقتصادي، وتدققاً يضاف إلى رأس المال في المجتمع ككل (ساحلي، ١٩٩٠، ص ٦٨).

أ. عامر عبد الله نصرات؛ د. حسني حسن مهراڻ؛ د. السيد فراج السعيد؛ د. إبراهيم زكريا الشربيني

كما يُعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والهامة المستخدمة لقياس الأداء الاقتصادي للدولة، إذ يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن إجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها اقتصاد الدولة في سنة معينة، كونه تشترك فيه كافة عناصر الإنتاج المتاحة للمجتمع. (فضل الله، ٢٠١٦، ص ٢٧).

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي علي أنه "مجموع القيم النقدية لكافة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، عادة تكون عام (تركي، ٢٠١٠، ص ٤٣)

### أهمية الناتج المحلي الإجمالي.

تتجلى أهمية الناتج المحلي الإجمالي في دعم المجتمع ككل والمنظمات والأفراد وذلك علي النحو الآتي (الجنابي، ٢٠١٤، ص ٥٩):

١- يلعب الناتج المحلي الإجمالي دوراً هاماً وأساسياً في النمو الاقتصادي للدولة، فهو يعد من أهم المؤشرات التي تستخدم في التحليل الاقتصادي بالدولة.

٢- يقيس الناتج المحلي الإجمالي الأداء ويعمل علي تطوير مستوي نصيب الفرد من الدخل، والذي يعبر عن مستوي الرفاه الاقتصادي للمجتمع.

٣- يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المتغيرات الهامة التي تؤدي إلي خفض نسبة البطالة في الاقتصاد المحلي، كونه يتطلب توفير أيدي عاملة كبيرة، لأن زيادة مستويات التشغيل لعناصر الإنتاج تؤدي إلي تخفيض نسبة العاطلين عن العمل.

٤- يتمثل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي المقدر بزيادة كميات الإنتاج التي يمكن أن يحققها اقتصاد الدولة بمستوي التوظيف الكامل، مع المحافظة بنفس الوقت علي الاستقرار في الاسعار.

٥- تعد مرونة العمل بالنسبة للناتج المحلي مؤشراً هاماً من أجل قياس أثر النمو الاقتصادي علي العمل.

### النمو الاقتصادي:

قام مارتن بتجميع عدد من التعريفات للنمو الاقتصادي، بما في ذلك تعريف Bonnet الذي يعتقد أن النمو الاقتصادي هو مجرد عملية التوسع الاقتصادي التلقائي في إطار منظمات اجتماعية محددة، ويقودها تغييرات كمية. كما يعتقد Arsolaeix أن النمو الاقتصادي ينطبق علي البلدان المتقدمة اقتصادياً التي تتميز باستغلال مواردها المعروفة تقريباً، بينما يحدد شومبيتر، النمو الاقتصادي كتغيير تدريجي منظم يحدث علي المدى الطويل بسبب الزيادة الكمية في الموارد، يقدم تعريف كيندلبيج للنمو الاقتصادي كمزيد من الإنتاج من خلال زيادة استخدام المدخلات وتغيير التركيبات التي تؤدي إلي زيادة الإنتاج. أخيراً يعرف "ماير" النمو الاقتصادي باعتباره عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد علي مدي فترة زمنية طويلة (خيكاني و موسوي، ٢٠١٣، ص ٨٧).

أ. عامر عبد الله نصرات؛ د. حسني حسن مهراڻ؛ د. السيد فراج السعيد؛ د. إبراهيم زكريا الشربيني

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه "قدرة الاقتصاد علي الانتاج بمرور الوقت" (عباس، ٢٠١١، ص ٤٣). ويعرف النمو الاقتصادي علي أنه أثر زيادة مستمرة في إنتاج الثروة المادية (المسعودي، ٢٠١٠، ص ٧٣). ويعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في معدل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي" بالإضافة إلي ارتفاع في دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (سراج وهيكل، ٢٠١٦، ص ٥٤). ويعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم انتاجها باستخدام عناصر الانتاج الرئيسية وهي الارض والعمل وراس المال والتنظيم (عبد القادر، ٢٠١٥، ص ٥٧). ويعرف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة في اجمالي الدخل والانتاج في بلد ما مصحوبا بالزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال مدة زمنية طويلة" (أبو احمد، ٢٠١٥، ص ٥٤).

ويميل الباحث إلى تعريف النمو الاقتصادي بأنه نسبة الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أو نسبة الزيادة في اجمالي الدخل القومي الحقيقي والزيادة الحقيقية في دخل الفرد الحقيقي.

### انواع النمو الاقتصادي:

تتوسع العملية الاقتصادية تلقائياً، حيث يتم ذلك في ظل تنظيمات اجتماعية محددة مما يؤدي إلي بروز التطور التقني والاستثمار في رأس المال البشري، والذي ينتج عنه ظهور أنواع مهمة لعمليات النمو الاقتصادي، تم تناولها علي النحو التالي (صبيح، ٢٠٠٨، ص ١٧-١٨):

١- النمو التلقائي: والذي يتحقق بفعل قوي السوق التلقائية بشكل عفوي، أي بفعل القوي الذاتية دون إتباع للتخطيط العلمي المسبق، بحيث يكون دور الدولة دوراً مساعداً ومكماً للسوق وليس أساسياً، ويتصف النمو التلقائي بالاستمرارية، وأنه من النوع البطيء، والتدريجي، والمتلاحق، بالرغم من مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية. وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان المتقدمة.

٢- النمو العابر: والذي يحدث نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة سرعان ما تزول، وفي الغالب ما تكون خارجية، ويزولان هذه العوامل، يزول معها هذا النمو، ويتصف هذا النمو العابر بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان النامية.

٣- النمو المخطط: والذي يحدث بسبب عملية التخطيط الشامل للاقتصاد القومي، حيث ينمو الاقتصاد بناء علي خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط النمو ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططيين، وواقعية الخطط المطروحة، وفاعلية المتابعة والتنفيذ، ويعتبر هذا النمو أيضاً ذاتي الحركة ويمتلك صفة الاستمرارية، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تميزت بها معظم البلدان الاشتراكية السابقة، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل.



## تطور متغيرات الدراسة:

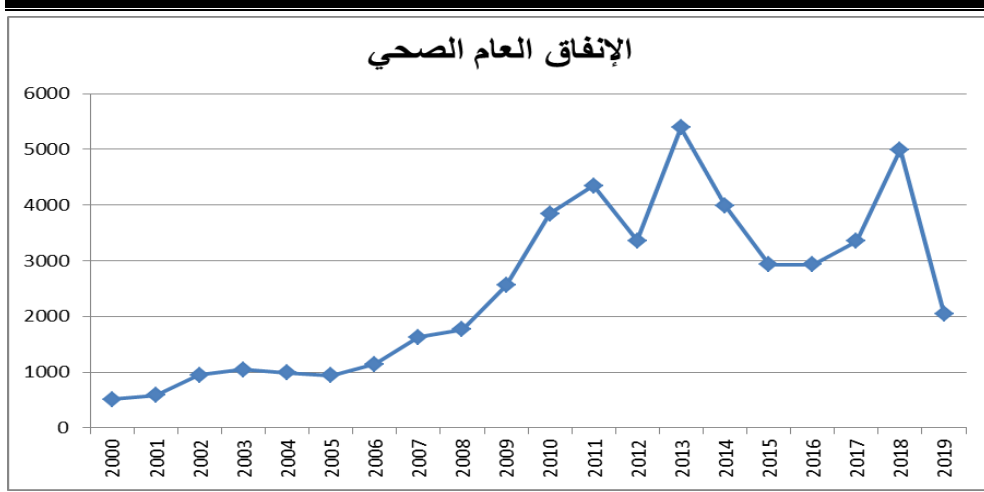
### ١- تطور الإنفاق العام الصحي

جدول رقم (١) يوضح تطور الإنفاق العام الصحي في ليبيا في الفترة من ٢٠١٩-٢٠٠٠

السنة	الإنفاق العام الصحي (بالمليون دينار)
2000	509.81
2001	585.2
2002	949.4
2003	1045.5
2004	991.9
2005	941.8
2006	1146.5
2007	1625.6
2008	1765.2
2009	2558.1
2010	3847.9
2011	4350.0
2012	3357.5
2013	5387.1
2014	3983.2
2015	2932.2
2016	2932.2
2017	3353.2
2018	4997.2
2019	2052.1

المصدر (المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والكتاب الاحصائي، وزارة التخطيط الليبية)

الشكل (١) يوضح تطور الإنفاق العام الصحي في ليبيا في الفترة من ٢٠١٩-٢٠٠٠



المصدر: من اعداد الباحث

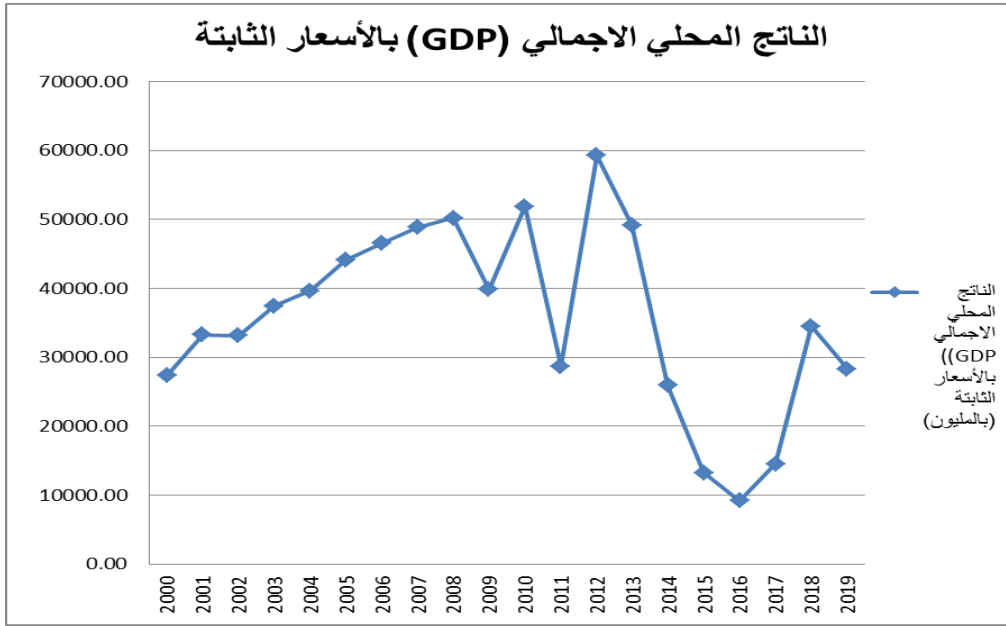
يوضح الرسم البياني السابق أن قيم الإنفاق العام الصحي متذبذبة وكانت اقل قيمة انفقت سنة ٢٠٠٠ حيث كانت ٥٠٩,٨١ مليون دينار ثم تلاها ارتفاع تدريجي الى ان وصلت سنة ٢٠١١ الى ٤٣٥٠,٠ مليون دينار ثم انخفضت في عام ٢٠١٢ الى ٣٣٥٧,٥ مليون دينار، ثم ارتفعت سنة ٢٠١٣ الى اعلى قيمة في الإنفاق العام الصحي بقيمة ٥٣٨٧,١ مليون دينار ثم عادت بالانخفاض في السنوات التي تليها حتى وصلت سنة ٢٠١٥ الى ٢٩٣٢,٢ مليون دينار ثم ارتفعت سنة ٢٠١٨ الى ان وصلت ٤٩٩٧,٢ مليون دينار ثم انخفضت سنة ٢٠١٩ الى ٢٠٥٢,١ مليون دينار .

## ٢- تطور الناتج المحلي الاجمالي

جدول رقم (٢) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا في الفترة من ٢٠١٩-٢٠٠٠

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالأسعار الثابتة (بالمليون دينار)	السنة	الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالأسعار الثابتة (بالمليون دينار)
2000	27363.67	2010	51922.11
2001	33290.2	2011	28741.10
2002	33163.63	2012	59271.50
2003	37450.38	2013	49175.32
2004	39678.78	2014	25956.12
2005	44087.24	2015	13246.47
2006	46583.96	2016	9194.18
2007	48897.98	2017	14583.22
2008	50225.21	2018	34496.46
2009	39854.29	2019	28342.63

المصدر: ( منشورات مصرف ليبيا المركزي، أعداد متفرقة)



الشكل رقم (٢) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا في الفترة من ٢٠١٩-٢٠٠٠

المصدر: من اعداد الباحث

يعتمد الناتج المحلي الاجمالي لأي دولة على قدرتها على الانتاج، ومن المعروف ان ليبيا تعتمد اساسا على صادراتها من انتاج النفط، وهذا المصدر يتأثر بواقع الحياة اليومية لما تمر به البلاد من فترات حروب وفترات امان، وهذا ما ترتب عليه اغلاق حقول النفط وتوقف التصدير ويتأثر الناتج المحلي الاجمالي كذلك بتذبذب اسعار النفط، ومن الجدول نلاحظ انه لا يوجد انتظام في الناتج المحلي الاجمالي بسبب الظروف التي ذكرت انفا، فنجد أن اقل ناتج محلي اجمالي طوال فترة الدراسة هو عام وكانت قيمته ٩١٩٤,١٨ مليون دينار وكان سبب هذا الانخفاض هو اغلاق حقول النفط وتوقف التصدير، وكانت اعلى قيمة للناتج المحلي الاجمالي في سنة 2012، حيث وصل الى ٥٩٢٧١,٥ مليون دينار، حيث تم في هذا العام ارتفاع اسعار النفط وفتح الحقول النفطية لتصدير النفط.

### - نسبة الإنفاق العام الصحي الى الإنفاق العام الاجمالي:

الجدول التالي الإنفاق العام والإنفاق العام الصحي ونسبة الإنفاق العام الصحي الى الإنفاق العام.

السنة	الإنفاق العام بالمليار دينار	الإنفاق العام الصحي بالمليار دينار	نسبة الإنفاق العام الصحي الى الإنفاق العام %
٢٠٠١	٢٠,٩١	.585	20.10%
٢٠٠٢	٣٠,١٨	.949	٣,٠١%
٢٠٠٣	٢٩,٨٠	1.046	٣,٥١%
٢٠٠٤	٣٠,٩٥	.992	٣,٢١%
٢٠٠٥	٣٥,٨٣	.942	٢,٦٣%
٢٠٠٦	٣٧,١٨	1.147	٣,٠٨%
٢٠٠٧	٣٩,١٨	1.626	٤,٠٥%
٢٠٠٨	٤٠,٥٦	1.765	٤,٣٥%
٢٠٠٩	٤٠,٠١	2.558	٦,٣١%
٢٠١٠	٤١,٧٣	3.848	٩,٢٢%
٢٠١١	١٦,٢٠	4.350	٦,٨٥%
٢٠١٢	٣٦,٣٥	3.358	٩,٢٣%
٢٠١٣	١٧,٤٠	5.387	٣٠,٩٦%
٢٠١٤	١٣,٢٣	3.983	٣٠,١١%
٢٠١٥	١١,٨٨	2.932	٢٤,٦٨%
٢٠١٦	٣١,٦٧	2.932	٩,٢٦%
٢٠١٧	٣٥,٦٦	3.353	٩,٤٠%

المصدر: بيانات الامم المتحدة على الشبكة الدولية للمعلومات WWW.UN. ORG (اعداد الباحث)

نلاحظ من الجدول السابق ان نسبة الاتفاق العام الصحي الى الإنفاق العام ضعيفة جدا، عدا بعض السنوات وتلك بسبب ملف الجرحى الذي استنزف الميزانية العامة.

### أثر التغيرات في الإنفاق العام الصحي على الناتج المحلي الاجمالي

في هذا الجزء سيتم التعرف على ما إذا كان هناك أثر للتغيرات في الإنفاق العام الصحي على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩) حيث أن:

- الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير التابع Y

- الإنفاق العام الصحي هو المتغير المستقل  $X_1$

وتم استخدام القيم اللوغاريتمية للمتغيرين وفق النموذج

$$LY = a + \beta LX_1 + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- LY تمثل لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي

- LX<sub>1</sub> تمثل لوغاريتم الإنفاق العام الصحي

معالم النموذج  $\alpha$  و  $\beta$  و الخطأ العشوائي  $\epsilon_t$

وتم اختبار الفرضية التالية:

H<sub>0</sub>: لا يوجد أثر للتغيرات في الإنفاق العام الصحي على الناتج المحلي الإجمالي

H<sub>1</sub>: يوجد أثر للتغيرات في الإنفاق العام الصحي على الناتج المحلي الإجمالي

وفيما يلي نتائج الدراسة القياسية

#### ١- اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

يتطلب تطبيق اختبار التكامل المشترك لجوهانسون أن تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة بعد اخذ الفرق الأول أو الثاني ويجب أن تكون مستقرة جميعها عند نفس الفرق، وبعد أن تم التأكد من هذا الشرط (استقرار السلسلتين عند الفرق الأول) يتم تطبيق اختبار التكامل المشترك لجوهانسون للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام الصحي والناتج المحلي الإجمالي، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (٣) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بين الإنفاق العام الصحي والناتج المحلي الإجمالي

#### اختبار الأثر (Trace) Unrestricted Cointegration Rank Test

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.1939	15.49471	11.29625	0.322263	None
0.0382	3.841466	4.294310	0.212249	At most 1 *

#### اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue) Unrestricted Cointegration Rank Test

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.4889	14.26460	7.001939	0.322263	None
0.0382	3.841466	4.294310	0.212249	At most 1 *

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

تشير نتائج الجدول السابق الذي يوضح نتائج اختبار الأثر  $\lambda_{trace}$  واختبار القيمة العظمى Maximum Eigenvalue إلى رفض فرضية العدم في الاختبارين، وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك عند مستوى معنوية ٥٪.

أ. عامر عبد الله نصرات؛ د. حسني حسن مهراڻ؛ د. السيد فراج السعيد؛ د. إبراهيم زكريا الشربيني

حيث يلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر بلغت (٤,٢٩٤٣١٠) أكبر من القيمة الجدولية البالغة (٣,٨٤١٤٦٦) وهي معنوية عند مستوى معنوية ٥٪، كما يظهر أيضاً أن القيمة المحسوبة لاختبار القيمة العظمى أكبر من القيمة الجدولية وهي معنوية عند مستوى معنوية ٥٪. وبذلك يمكن القول إنه توجد معادلة واحدة للتكامل المشترك، مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام الصحي والنتائج المحلي الإجمالي.

## ٢- تحديد عدد فترات الإبطاء

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام الصحي والنتائج المحلي الإجمالي يتم تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات وتوضيح العلاقة السببية بين المتغيرات، ولذا يتم تطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM ويجب قبل ذلك تحديد فترات التأخير المناسبة، كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (٤) يوضح اختيار درجة الإبطاء المناسبة للنموذج

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
3.439213	3.524502	3.425572	0.105404	NA	-28.83015	0
<b>1.883637*</b>	<b>2.139505*</b>	<b>1.842714*</b>	<b>0.021780*</b>	<b>30.40954*</b>	-10.58443	1
2.171518	2.597963	2.103312	0.028942	2.390002	-8.929809	2

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

من الجدول (٤) نلاحظ أن فترة الإبطاء المناسبة التي اتفقت عليها كل المعايير هي فترة إبطاء وفقاً لمعايير (HQ, FPE, AIC, SC, LR) وبذلك يمكن اعتماد فترة إبطاء واحدة.

## ٣- نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM

بعد أن تبين وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الإنفاق العام الصحي والنتائج المحلي الإجمالي، فإنه يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM الذي يساعد على تحديد اتجاه هذه العلاقة في الأجلين الطويل والقصير، حيث تشير معلمة تصحيح الخطأ ETC إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف المتغير المستقل في المدى القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (٥) يوضح نموذج تصحيح الخطأ VECM

D(LX1)	D(LY)	Error Correction:
اتجاه العلاقة في الاجل الطويل		
-0.079347	-0.518838	CointEq1
(0.19890)	(0.20277)	
[-0.39894]	[-2.55879]	
اتجاه العلاقة في الاجل القصير		
0.129418	0.201805	D(LY(-1))
(0.23599)	(0.24059)	
[ 0.54840]	[ 0.83881]	
-0.213846	0.373945	D(LX1(-1))
(0.38555)	(0.39306)	
[-0.55465]	[ 0.95138]	
0.095156	-0.058956	C
(0.10128)	(0.10325)	
[ 0.93957]	[-0.57102]	
0.047997	0.321607	R-squared
-0.156003	0.176237	Adj. R-squared
1.992631	2.070950	Sum sq. resids
0.377267	0.384610	S.E. equation
0.235280	2.212331	F-statistic
-5.732649	-6.079616	Log likelihood
1.081405	1.119957	Akaike AIC
1.279266	1.317818	Schwarz SC
0.069704	-0.008939	Mean dependent
0.350889	0.423760	S.D. dependent

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يوضح الجدول أعلاه نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ الذي يتضمن معادلتين على شكل أعمدة، المعادلة الأولى وهي المعادلة الهدف التي يظهر فيها الناتج المحلي الإجمالي  $D(LY)$  كمتغير تابع والإنفاق العام الصحي  $D(LX_1)$  كمتغير مستقل، والعكس صحيح في المعادلة الثانية، وتنقسم المعادلتين إلى شقين، الشق الأول يوضح اتجاه العلاقة في الأجل الطويل من خلال حد تصحيح الخطأ  $CointEq1$  والشق الثاني يبين اتجاه العلاقة في الأجل القصير من خلال معاملات المتغيرات المستقلة. وبالنظر إلى المعادلة الأولى التي يظهر فيها الناتج المحلي الإجمالي  $D(LY)$  كمتغير تابع يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ  $CointEq1$  جاءت سالبة إذ بلغت  $(-0.5188)$  وهذا يعني أن  $(0.5188)$  من الأخطاء في الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً خلال السنة حتى بلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي أن سرعة التكيف تبلغ  $(51.88\%)$  في السنة الواحدة للوصول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، بمعنى آخر فإن حد تصحيح الخطأ يشير إلى ما نسبته  $(51.88\%)$  من الخطأ في علاقة الإنفاق العام الصحي والناتج المحلي الإجمالي يتم تصحيحها خلال الفترة الزمنية الواحدة، وهذا يعني أن تصحيح الخطأ يحتاج إلى سنة وتسعة أشهر تقريباً ليعود الناتج المحلي الإجمالي إلى مستواه التوازني في الأجل الطويل بعد حصول صدمة في الإنفاق العام الصحي، وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من الإنفاق العام الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي. أما اتجاه العلاقة في المدى القصير فنجد أن معلمة الإنفاق العام الصحي بلغت  $(0.3739)$  وهي موجبه وهو ما يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام الصحي والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية، ويمكن كتابة المعادلة كما يلي:

$$D(LY) = -0.518838031763 * (LY(-1)) + 0.28941222547 * LX1(-1) - 12.6250491652 + 0.201804641023 * D(LY(-1)) + 0.373945381845 * D(LX1(-1)) - 0.0589559991729$$

### اختبارات تشخيص النموذج:

بعد تقدير النموذج تم اجراء بعض الاختبارات على صلاحية النموذج كما يلي:

#### ١- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM Test)

للتأكد من خلو نموذج متجه تصحيح الخطأ من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي تم استخدام اختبار LM Test الذي يختبر فرضية العدم التي تنص على أن بواقي النموذج لا تعاني من ارتباط ذاتي وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول:



جدول (٦) بوض نناج اأبار الارباط الذاآ للبوآي (LM Test)

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	Df	LRE* stat	Lag
0.1343	(4, 22.0)	1.971212	0.1335	4	7.045111	1

المصدر: إءاء الباء بالاعآاء على مآرآاء برنامآ EViews 10

من الءءول السابق نلاآ أن مسآوى المعنوية بلغ (٠,١٣٤٣) وهي أكبر من مسآوى المعنوية المعآء في الءراسة (٠,٠٥) مما يعني عءم وءوء ءليل اأصائى لرفض فرض العءم، وعليه نقبل فرض العءم الءى ينص على عءم وءوء ارباط ذاآى بين الاأطاء، ومن ثم فإن هذا يعني أنه لا وءوء ارباط ذاآى للبوآي.

٢- اأبار عءم الءآنس (عءم آباء آباين) البوآي:

في هذا الاأبار يتم اأبار فرضية العءم الءى آنص على أن نموء مآآه آصآح الأطأ ذاآ آباين مآآنس Homoskedasticity وءلك باسآءاء اأبار White وكانآ النناج كما هي موضآة في الءءول:

ءءول (٧) بوض نناج اأبار White لبوآي النموء

Prob.	Df	Chi-sq
0.2622	18	23.69841

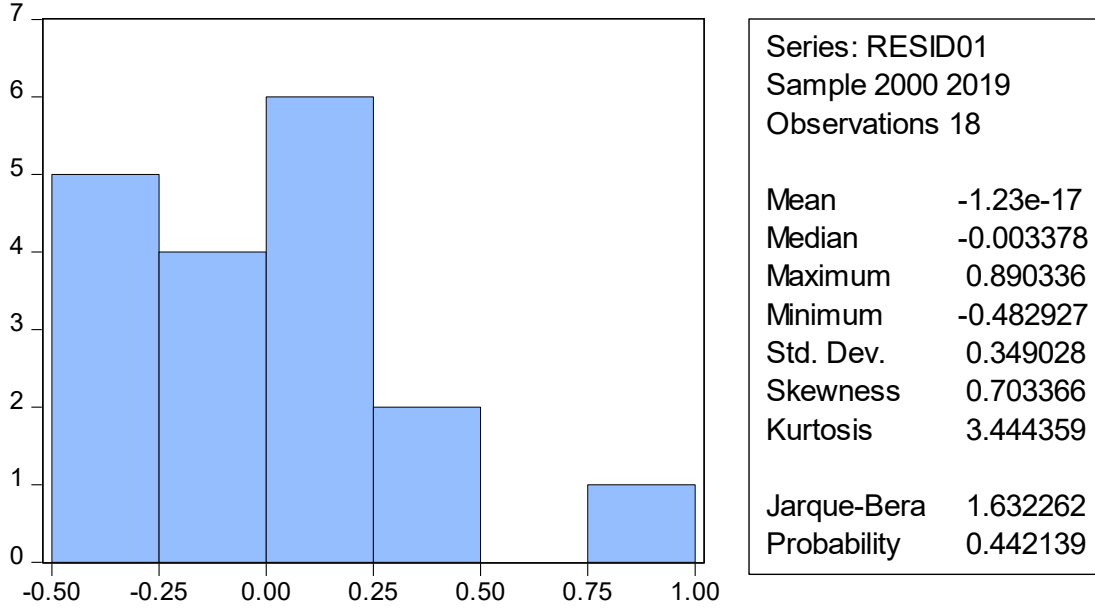
المصدر: إءاء الباء بالاعآاء على مآرآاء برنامآ EViews 10

من الءءول السابق نلاآ أن قيمة اأبار Chi-sq بلغت (٢٣,٦٩٨٤١) وهي غير معنوية إذ إذ بلغ مسآوى المعنوية لها (٠,٢٦٢٢) وهي أكبر من مسآوى المعنوية المعآء في الءراسة (٠,٠٥) مما يعني آباء آباين آءوء الأطأ.

### ٣- اختبارات التوزيع الطبيعي للبواقي:

تم إجراء اختبار ما إذا كانت سلسلة البواقي تحمل خصائص التوزيع الطبيعي، بمعنى أن البواقي للسلسلة ناتجة عن تشويش أبيض وكانت النتائج كما هي موضحة في الشكل التالي:

شكل ( ٣ ) يوضح المدرج التكراري لسلسلة البواقي



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

يتم اختبار فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للنموذج، فمن خلال المدرج التكراري يمكننا القيام باختبار (Jarque-Bear)، حيث نلاحظ أن مستوى المعنوية للاختبار بلغت (٠,٤٤٢١٣٩) وهي أكبر من مستوى المعنوية في الدراسة (٠,٠٥)، مما يعني قبول فرض العدم الذي ينص على أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

### النتائج

- ان نسبة الإنفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة جدا ,
  - ان نسبة الإنفاق العام الصحي الى الإنفاق العام كذلك ضعيفة جدا .
  - ان العلاقة بين الإنفاق العام الصحي والنمو الاقتصادي علاقة توازنية وتبادلية ؟.
- التوصيات  
يوصى بزيادة الإنفاق العام الصحي

### المراجع العربية

- أسامة خيرى، الادارة العامة، طبعة الاولى، دار الياية للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٣، ص ٥٦.
- أعاد حمود القيسي، المالية والتشريع الضريبي، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١١، ص ٥٨.
- تقرير منظمة الصحة العالمية (WHO). 2010.
- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء في العراق دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الاقتصادية، مج (٧)، ع (٢٦)، ٢٠١٠، ص ٧٣.
- حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان ومحمد عمر حماد أبو دوح، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، ٢٠٠٣، ص ٢٥١..
- خالد شحاتة الخطيب واحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، دار وائل، الاردن ٢٠١٢ الطبعة الرابعة.
- زين العابدين ناصر، الموجز في مبادئ علم المالية العامة، المطبعة العربية الحديثة، العراق , (١٩٧٤)
- ساحلي الزهر، تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والتكوين الاجمالي لراس المال الثابت في الجزائر للفترة ١٩٩٠-٢٠١٦ باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي VAR، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة ٢٠ اوت ١٩٥٥، مج ٦، ع ٩، سكيكدة، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٦٨-٩٢.
- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص ٥٣
- صاحب ابو احمد، توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول العربية، مجلة العلوم الاقتصادية العراق ٢٠١٥، ع (٢٣).
- صلاح نجيب العمر، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة العاني بغداد العراق ١٩٨١
- عادل إدريس فضل الله، أدوات السياسة المالية وأثرها علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، مج ٥، ع ٢٠، ٢٠١٦، ص ٧٧.
- عباس محرزى و اقتصاديات المالية العامة , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر ٢٠١٣
- عبد الرحمن يسري أحمد، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٧١ >
- عبدالوهاب الامين وفريد البشير، الاقتصاد الكلي، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، عمان الاردن ٢٠٢٠.
- علي لطفى , اقتصاديات المالية العامة مكتبة عين شمس، الاسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٠
- فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٢٣١.
- مجدي شهاب، اصول الاقتصاد العام والمالية العامة، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٤.
- محمد جاسم عباس، النمو الاقتصادي – المؤشرات الاساسية في الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٧٠-٢٠٠٨)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع (٢٧)، العراق، ٢٠١١، ص ٤٣.

أ.عامر عبد الله نصرات؛ د. حسني حسن مهراڻ؛ د. السيد فراج السعيد؛ د. إبراهيم زكريا الشريبي

- 
- محمد حامد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، القاهرة، ١٩٩٨ ، ص ٢٢٧ ..
- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء، الاردن، الطبعة الاولى، ١٩٩٩، ص ١٢٢.
- نمارق سليمان، أثر التغير في عرض النقود في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في السودان ١٩٩٩-٢٠١٤، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ٢٠١٥ .
- مهدي نبيل الجنابي، البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي – دراسة قياسية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج ١٦، ع ٢، العراق، ٢٠١٤، ص ٥٩.
- نزار كاظم خيكاني و حيدر يوسف موسوي، السياسات الاقتصادية: الاطار ولعام واثرها في السوق المالي والمتغيرات الاقتصادية الكلي، دار اليازوري، عمان، الاردن، ٢٠١٣، ص ٨٧.
- هيثم عبد القادر، أثر الصادرات علي النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩١-٢٠١١)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، ع (٤٦)، العراق، ٢٠١٥، ص ٥٧.
- وهيبه سراج، هيكل توزيع الدخل واثره علي زيادة النمو الاقتصادي وتقليل الفقر في الجزائر – دراسة قياسية، رسالة دكتوراه، جامعة حسينة بو علي، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٥٤.

#### المراجع الاجنبية

- Barkare .A: Macro Economic Theory. Nation al Open university of Nigeria :Akoka , yaba, 2015, P.34
- Fraydam , R. & Phelps, E. ; Rethinking expectations: The way forward for macroeconomics. Princeton University Press, 2013, P. 44
- ) -Patrick, E.; Marcoeconomic Determinants of Economic Growth in Ghana (1970-2007), Unpublished thesis at Economics department of KNUST, 2009, P.34
- Sandford, C.; Economics of public finance: an economic analysis of, 2015, P.55-27
- Wellisch, D.; Theroy of Public finance in a federal state. Cambridge University Press, 2000, P.23
- William, G. & Samwick, A.; Effects of Income tax changes on economic growth. Economic Studies

---

## The Mutual Impact between Public Health Expenditure and Economic Growth in Libya (An Empirical Study)

### Abstract

The public health expenditure considered as a part of public expenditure which is the important tools of the fiscal policy to the state, and the health sector has a big important to support development and economic growth .and the relationship between Public Health Expenditure and economic growth is so strong .and the human health has active role in the operation of increasing product and productivity. and this search defined the public expenditure and its elements and defined the gross domestic product and its importance and so defined the economic growth and its kinds and from the data we see that the gross domestic product sometimes increases and sometimes decreases that because of increasing and decreasing of oil prices or because of stop export the oil because of the war

The aim of this study is to identify the reciprocal relationship between health public Expenditure and economic growth in Libya during the period (2000-2019). This is done by using analytical and standard methods to obtain results that help decision makers in the country to issue appropriate decisions related to health public Expenditure. One of the results of this study was that the ratio of public health expenditure to total public expenditure was very weak. And the ratio of health public Expenditure to GDP was also very weak. It found that the relationship between healthy public Expenditure and economic growth was a reciprocal and equilibrium relationship. It recommends an increase in health public expenditure.

**Key words:** public Expenditure, Public Health Expenditure economic growth, gross domestic product